

في اجتماعات جمال مبارك مع لجان الحزب بالمحافظات... أرقام ودراسات تعلن:

تطبيق «الكويز» لمصلحة الوطن وسياسة الانفتاح التجاري لحكومة الحزب

حرص الحزب الوطني بأكمله نوابا بمجلسي الشعب والشورى، وأعضاء بلجان السياسات على المستوى المركزي، وأمانات على مستوى المحافظات، وقيادات حزبية، وفي البداية كانت كلمة زعيم الحزب الوطني الرئيس حسني مبارك في قيادة الحوار والشرح للمواطنين لابعاد الاتفاق الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية (بروتوكول الكويز)، مؤكدا أنه في كل خطوة تمت لتطبيق هذا البروتوكول إنما استهدفت مصلحة الوطن. ولم يتوقف الأمر عند حد شرح هذا البروتوكول بمجلسي

الشعب والشورى لنواب الشعب، ولكن حرص أيضا السيد جمال مبارك أمين السياسات بالحزب الوطني على حمل الأمانة وتولي مسؤولية الشرح والإيضاح لأعضاء الحزب الوطني على نطاق واسع شمل أمانات الحزب بالمحافظات، ومن خلال جولاته التي أصر فيها على الانتقال إلى القواعد الحزبية في مواقعها والإجابة عن جميع التساؤلات التي يطرحها من يلتحم يوميا بالمواطنين من أعضاء الوحدات الحزبية في كل مكان على أرض مصر.

وتتمثل إحدى الركائز الأساسية التي تحكم التوجه الاقتصادي للحزب وحكومته في سياسة تحرير التجارة لتعظيم الميزة التنافسية للاقتصاد المصري، وينطلق هذا التوجه من سعي حكومات الحزب المتعاقبة إلى تحقيق هدف أساسي وهو فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات المصرية، الأمر الذي من خلاله تضمن مصر تطوير الصناعة الوطنية لتصل إلى مستوى المنافسة العالمية، وهو ما يؤول الاقتصاد القومي لإيجاد فرص العمل لاستيعاب العمالة الوافدة إلى سوق العمل.

ووفقا للاتفاقيات المنشئة لمنظمة التجارة العالمية من المقرر بحلول الأول من يناير عام ٢٠٠٥ أن يتم إلغاء نظام الحصص المتبع حاليا بالنسبة لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة، وهو النظام الذي كانت تحده من خلاله حصص تصديرية معينة لصادرات الدول النامية من هذه المنتجات تمر من خلالها إلى الأسواق الخارجية وفقا لتعريفات جمركية معينة، وهو الأمر الذي كان من شأنه التقليل من حدة التنافس المباشر بين صادرات الدول النامية في مثل هذه الأسواق، نظرا لأن كل دولة كانت لها حصتها المحفوظة لها والتي لا تستطيع الدول الأخرى منافستها فيها.

وقد استفادت مصر على مدى سنوات، شأنها في ذلك شأن جميع الدول النامية الأخرى، من نظام الحصص التصديرية، للدرجة التي استطاعت من خلالها أن تصل بنسبة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى نحو ١٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية.

حرصت مصر على بذل مساعيها لتوحيد الصف الفلسطيني تمهيدا للانسحاب الإسرائيلي من غزة بهدف تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني وحرممان الجانب الإسرائيلي من زريعة عدم إمكان إجراء المزيد من الانسحاب مستقبلا في ضوء عدم تأهيل السلطة الفلسطينية للقيام بمسئولياتها بما يكمل التحرك الحالي من أجل تعظيم الضغوط على الجانب الإسرائيلي لربط عملية الانسحاب من غزة بمراحل «خريطة الطريق» وصولا إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

مصر المستفيد الأكبر من الاتفاق وزدا أيضا على سزال حول مدى الاستفادة التي تعود على مصر بموجب إنشاء اتفاق الكويز مقارنة بالمكاسب الاقتصادية التي تحققها

إسرائيل، فقد تأكد أن مصر تعد المستفيد الأكبر بموجب شروط إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، بالرغم من أن الطرف الإسرائيلي سوف يحقق قدرا من الاستفادة نتيجة تخصيص نسبة للمكون الإسرائيلي ضمن المنتجات التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يجب القول إن المنتجات الإسرائيلية ليست بحاجة إلى ترتيبات إقليمية خاصة للنفاذ إلى السوق الأمريكية، فهي تتمتع بهذه الميزة بموجب اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥، أي أن الاستفادة الأكبر من الكويز سوف تعود على الاقتصاد المصري، حيث يستمتع بجزء أكبر من المكاسب التي تتحقق بموجب الدخول في اتفاقية التجارة الحرة دون تحمل الالتزامات أو الأعباء التي قد ترتبت عليها.

وقد أصدر أيضا الحزب الوطني تقريرا شاملا للرؤية الحزبية المصرية حول بروتوكول الكويز، وأهمية تطبيقه من أجل مصر ومصالحها، وتم نشره بين نواب مجلسي الشعب والشورى لقيامهم بدورهم في شرح هذه القضية المهمة للمواطنين.

رفض تسييس اتفاق الكويز وفي مقدمة التساؤلات التي تمت الإجابة عنها قبل طرحها، هل هذا البروتوكول سياسي وله غلاف اقتصادي أم أنه اتفاق اقتصادي فقط؟

وقد حرص السيد جمال مبارك على شرح الأمر داخل الحزب الوطني وفي المحافظات، وذلك بتأكيد أن الموقف المصري استند منذ بدء التفاوض حول هذا الأمر على رفض محاولات الجانب الإسرائيلي لتسييس المناطق الصناعية المؤهلة من خلال إقحام قضايا سياسية محددة استهدفت تحويل الكويز من اتفاق اقتصادي محض إلى اتفاق ذي طابع سياسي، سواء كان ذلك ما يرتبط بعودة السفير المصري إلى تل أبيب أو المضي في خطوات التطبيع أو المواقف المصرية الثابتة من القضية الفلسطينية بصفة عامة، وكلها أمور كانت وستظل نوما محكومة بمواقف مصرية ثابتة تضع في أولوياتها التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية استنادا إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تقضى بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ويأتي التحرك المصري المكثف لإعادة عملية التسوية إلى مسارها الصحيح تأكيدا لهذا التوجه، حيث

ومعظمها يعمل في صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والهندسية والمعدنية.

مساعداً برنامج تحديث الصناعة ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة أول هذه المكاسب هو تجنب حدوث تراجع شديد في صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية للأسواق الأمريكية بعد إلغاء نظام الحصص المقرر أول العام المقبل، وهو الأمر الذي قد يؤدي في حالة حدوثه إلى فقدان الآلاف من فرص العمل الحالية التي تعمل في هذه الصناعات.

يضاف إلى ذلك أن نظام المناطق الصناعية المؤهلة يعطي ميزات تفضيلية للمنتجات المصرية أكبر من تلك التي يوفرها نظام الحصص نفسه، الذي كانت تخضع في إطاره الحصص المصرية لتعريف جمركية تتراوح بين ١٠٪ و ٢٣٪، بينما سيتم إلغاء جميع هذه التعريفات في ظل النظام الجديد، وبالتالي فإن الصادرات المصرية ستكون فعلياً أرخص مما كانت عليه في ظل النظام السابق، مما يعزز من قدرتها التنافسية.

في مقابل هذا لا تلتزم مصر بمنح مزايا تفضيلية للمنتجات الأمريكية للنفوذ للسوق المصرية، أي أن الإعفاءات تكون من جانب الطرف الأمريكي فقط، وهو أمر نادر الحدوث في عالم اليوم الذي تسيطر فيه مبادئ التبادلية والمعاملة بالمثل على العلاقات الاقتصادية الدولية، بل وفي بعض الأحيان يُفرض على الدول النامية تقديم تنازلات أكبر من التنازلات التي تقدمها الدول المتقدمة عند الشروع في قيام مشاركة تضم هذين النوعين من الدول.

بالإضافة إلى ذلك لن تتوقف فوائد إنشاء مثل هذه المناطق على معالجة

أخرى في اتباعها بالفعل، وتحديدًا الأردن (١٩٩٩)، والمغرب (يونيو ٢٠٠٤)، والبحرين (سبتمبر ٢٠٠٤).

فرص تصديرية عربية إفريقية إن المناطق الصناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافي، وتوافق عليها الحكومة الأمريكية، على أن تسمح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك لجميع المنتجات المصنعة بها، مثل الصناعات الغذائية والأثاث والصناعات المعدنية والهندسية والكيميائية، إلى

جانب منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة، بالنفوذ الفوري إلى

السوق الأمريكية دون تعريف جمركية، أو حصص كمية، أو غير ذلك من قيود، مادامت هذه المنتجات قد راعت قواعد المنشأ، واستخدمت النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية، وقد تم الاتفاق على أن يكون ٢٥٪ على الأقل من قيمة المنتج مصنعة محلياً، على أن تتضمن ١١.٧٪ مدخلات إسرائيلية بحد أقصى.

ومن المتوقع أن يتم إنشاء ثلاث مناطق من هذه النوعية هي: منطقة القاهرة الكبرى، ومنطقة الإسكندرية والعامرية، ومنطقة بورسعيد، مع الوضع في الاعتبار أن المصانع التي توجد داخل النطاق الجغرافي لهذه المناطق يكون لها حق الاختيار في الانضمام لمثل هذا النظام أو لا، وتمثل المنشآت الصناعية بهذه المناطق نحو ٦٠٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، كما تستوعب ٦٢٪ من إجمالي العمالة، وأخيراً يقدر الاستثمار الصناعي بها بنحو ٥٨٪ من إجمالي الاستثمارات،

إلا أنه من شأن إلغاء مثل هذا النظام في أول العام المقبل أن يزيل هذا النوع من الامتيازات التي كانت تتمتع بها الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في عدد من الأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأمريكية، مما يضعها في منافسة شديدة مع صادرات كل من الصين والهند وهونج كونج، وهو الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى تراجع نحو ثلثي صادرات المنسوجات والملابس المصرية إلى السوق الأمريكية.

ولن تتوقف الخسائر نتيجة لإلغاء مثل هذا الامتياز على

تراجع حجم الصادرات المصرية فقط، وإنما من المتوقع أن تمتد إلى إغلاق العديد من المصانع التي تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة وفقاً لهذه الرخصة التي توشك على الزوال، وهو الأمر الذي قد تصل تكلفته النهائية إلى فقدان ما يقرب من ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة في الصناعات النسيجية، في وقت تتضافر فيه جميع الجهود لإيجاد فرص عمل جديدة بهدف زيادة معدلات التشغيل.

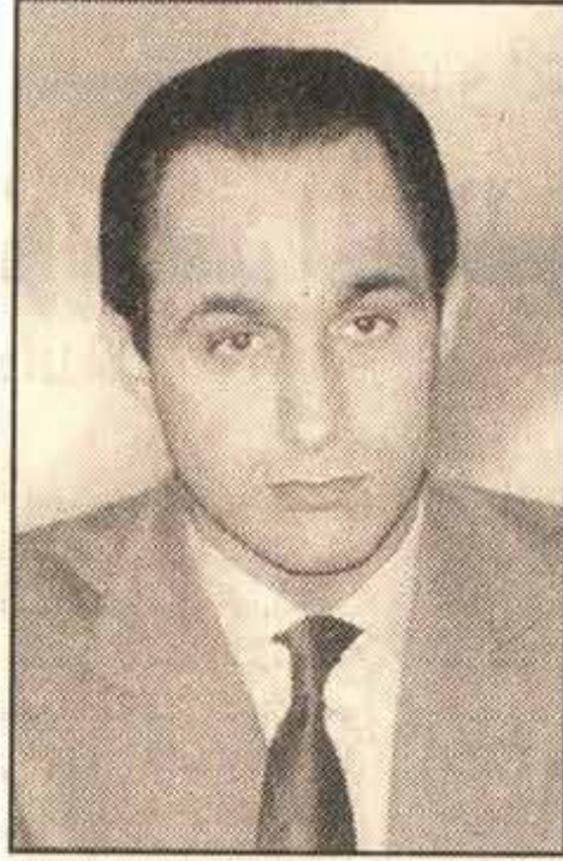
ولتفادي حدوث مثل هذه التبعات السلبية، أصبح من الضروري العمل على استغلال كل الفرص المتاحة أمامنا التي قد تسمح للصادرات المصرية من المنسوجات أو غيرها بالنفوذ إلى السوق الأمريكية وفق ميزات تفضيلية خاصة بها تجنبها قدراً من المنافسة المباشرة مع صادرات الدول الأخرى، وأحد هذه السبل المتاحة هو ما يعرف بنظام المناطق الاقتصادية المؤهلة أو «الكويز»، وهو ما شرعت دول عربية

نهال شكرى

وبترجمة هذه الزيادة المتوقعة في الصادرات المصرية من منتجات هذا القطاع الحيوى إلى أرقام للتشغيل، تشير التقديرات إلى أن الوصول إلى هذا الرقم من الصادرات سيؤدى إلى توليد نحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة في هذه الصناعة.

الفوائد على الاقتصاد القومى

إن أحد أهم عناصر الجذب لأى مستثمر، سواء وطنى أو أجنبى، هو تزايد قدرته على تسويق منتجاته بأسعار تفضيلية فى عدد من أسواق العالم كبيرة الحجم، ومما لاشك فيه أن إنشاء مثل هذه المناطق من شأنه أن يزيد من تنافسية المنتج المصرى فى السوق الأمريكية، بفعل رفع القيود الجمركية وغير الجمركية عنها، وبالتالي فإن اقتناع المستثمر بقدرته على بيع منتجاته بسعر تنافسى فى سوق كبيرة الحجم مثل السوق الأمريكية، سيشكل بلاشك دافعا قويا له لتركيز وزيادة استثماراته فى مثل هذه المناطق. وتشير التقديرات الأولية إلى أن إضافة حق النفاذ إلى السوق الأمريكية بموجب إنشاء مثل هذه المناطق إلى الأسواق العالمية الأخرى التى تتمتع فيها المنتجات المصرية بميزات تفضيلية بموجب اتفاقيات تجارة حرة كالاتحاد الأوروبى، والمنطقة العربية، ودول الكوميسا، من شأنه أن يجذب استثمارات بنحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وبترجمة هذا الرقم الضخم إلى فرص عمل يكون من شأنه توليد ما يقرب من ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة تضاف إلى سوق العمل المصرية.



السلبيات التى قد تنتج عن إلغاء نظام الحصص فحسب، وإنما ستتطور من مجرد الحد من الخسائر إلى أفاق تحقيق مكاسب جديدة، لعل على رأسها ما يتوقع أن تشهد الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة للسوق الأمريكية من قفزة هائلة، وهى قفزة قد تصل بقيمة هذه الصادرات إلى رقم ٤ مليارات دولار، وهى زيادة برغم ضخامتها فإنها متوقعة تماما، خاصة إذا ما علمنا أن الزيادة التى حققتها صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الأردنية إلى الولايات المتحدة، خلال أربع سنوات فقط من تطبيق نظام المناطق الصناعية المؤهلة، زادت على الـ ٢٨٠٪، حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات من مليونين عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٧ مليونا عام ٢٠٠٣، وهى زيادة قد تتضاعف بالنسبة للاقتصاد المصرى الذى يتمتع بقاعدة إنتاجية وصناعية أوسع.